



Original article

The Phenomenon of Terrorism in Africa Al-Shabaab Mujahideen Movement in Somalia as a Model

Shaimaa Yassin Zugair Al-Rikabi

Ministry of Higher Education and Scientific Research – Department of Scholarships and Cultural Relations

*Correspondence author:
shaimaarialkabi@gmail.com

Received: 07 September 2025
Accepted: 26 October 2025
Published: 01 February 2026

DOI:

<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1339>



1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).

Cite:

Al-Rikabi, S. Y. Z. (2026). The Phenomenon of Terrorism in Africa , Al-Shabaab Mujahideen Movement in Somalia as a Model. Wasit Journal for Human Sciences, 22(1).
<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1339>

ABSTRACT

Terrorism is one of the most significant challenges threatening peace and security in Africa. In recent years, the continent has witnessed a rise in the activity of terrorist groups that exploited state fragility, poor governance, poverty, and internal conflicts. Al-Shabaab in Somalia represents a prominent example of this expansion. Established in 2006 with the aim of overthrowing the Somali government and imposing an extremist ideology, the group quickly evolved into a broader regional threat. This study examines the role of Al-Shabaab in the growth of terrorism in Africa, using historical, descriptive, and analytical methodologies. It is divided into two main sections: the first addresses the conceptual framework, and the second focuses on the movement's activities. The study concludes that Al-Shabaab has contributed to the spread of extremism, the undermining of Somali stability, and the depletion of its resources, and recommends adopting a comprehensive counterterrorism strategy combining security efforts, development, and improved public services.

Keywords: Terrorism, Africa, Al-Shabaab, Somalia, regional security

ظاهرة الإرهاب في أفريقيا حركة الشباب المجاهدين في الصومال أنموذجاً

م.م. شيماء ياسين زغير الركابي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

المُستخلص

تعدّ ظاهرة الإرهاب من أبرز التحديات التي تهدد الأمن والسلام في أفريقيا، حيث شهدت القارة خلال السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في نشاط الجماعات الإرهابية، التي استغلت هشاشة الدولة، وضعف الحوكمة، وانتشار الفقر والصراعات الداخلية، لبسط نفوذها وتهديد الاستقرار. وتعتبر حركة الشباب المجاهدين في الصومال من أبرز الأمثلة على هذا التمدد، إذ تأسست عام 2006 بهدف إسقاط الحكومة الصومالية وفرض فكر متطرّف، وسرعان ما تحوّلت إلى تهديد إقليمي واسع. وقد تناولت هذه الدراسة دور الحركة في تنامي الإرهاب في أفريقيا، معتمدة المناهج التاريخية والوصفية والتحليلية، ومقسّمة إلى قسمين: الأول يتناول الإطار المفاهيمي، والثاني يركّز على الحركة ونشاطها. وخلصت الدراسة إلى أن حركة الشباب ساهمت في نشر الفكر المتطرّف، وتقويض استقرار الصومال، واستنزاف موارده. وتوصي بتبني استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، تقوم على الجمع بين الضغط الأمني، وتعزيز التنمية، وتحسين الخدمات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، أفريقيا، حركة الشباب المجاهدين، الصومال، الأمن الإقليمي

المقدمة

تعدّ ظاهرة الإرهاب (Terrorism)؛ من الظواهر التي تؤثر بالمجتمع الدولي في وقتنا الحاضر، وتتعدد الأسباب الكامنة وراء تعشي الإرهاب في أفريقيا، وتتداخل عوامل الفقر المدقع، وهشاشة التنمية، وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع الانقسامات القبلية والعرقية، وضعف الأنظمة التعليمية، لتشكل بيئة خصبة لنمو التطرف واستقطاب الشباب اليائس، في هذا السياق المعقد، تبرز حركة الشباب المجاهدين في الصومال كنموذج حي وخطير لتنامي هذه الظاهرة. فمنذ نشأتها في عام 2006، شنت الحركة حرباً في الصومال والدول المجاورة بهدف الإطاحة بالحكومة الصومالية وفرض نسخة متطرّفة من الشريعة الإسلامية، وقد أظهرت الحركة قدرة ملحوظة على التكيف والبقاء، مستغلة الفراغات الأمنية، والاضطرابات السياسية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها الصومال، والتي تُعد بيئة مناسبة لخطابها المتطرف بسبب عقود من الحروب الأهلية، وغياب الدولة المركزية، وموجات الجفاف والمجاعات، والحرمان من التعليم والرعاية الصحية.

إن فهم ديناميكيات هذه الحركة، من نشأتها وأهدافها وعملياتها، إلى التحديات التي تواجهها وتأثيرها على الأمن الإقليمي، يُعد أمراً حيوياً لصياغة استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية. وللوقوف أكثر على تفاصيل هذا البحث سيتم تناوله وفق

الآتي:

أولاً: أهمية البحث

تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، وتكمن أهميته في أن ظاهرة الإرهاب تُعدّ واحدة من أهم القضايا الأمنية والسياسية التي تواجه المجتمع الدولي، وتأتي أهمية الدراسة النظرية من حيث أنها تُثري هذه الأطروحة المكتبة البحثية المتخصصة في دراسات الإرهاب، لا سيما في السياق الأفريقي، أما الأهمية العملية للدراسة فتأتي من كونها تقدم توصيات عملية لصناع القرار

والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بمكافحة الإرهاب، حول كيفية التعامل مع حركة الشباب المجاهدين، من خلال فهم نقاط قوتها وضعفها، وتحديد سبل تجفيف منابعها الفكرية والمالية، وتعزيز قدرات الشركاء المحليين في مواجهتها.

ثانياً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

إنَّ إشكالية هذا البحث؛ إمَّا هي محاولة لفهم جدلية التطورات السياسيَّة في الصومال، وفهم الإطار المرجعي والمنهج والحصيلة للجماعات المسلحة التي غيَّرت من مجرى الأحداث السياسيَّة- المستقبلية في الساحة الصومالية. ومن هنا ستكون إشكالية بحثنا الأساسيَّة حول التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهمت حركة الشباب المجاهدين في الصومال في تنامي ظاهرة الارهاب في أفريقيا؟ وتتفرع عن هذه الاشكالية بعض الاسئلة الفرعية تدور حول البنية القبلية والاجتماعية في الصومال؟ والجذور التاريخيَّة والعقائدية للحركات المسلحة ومن ضمنها حركة الشباب؟ وتأثير دول الجوار والقوى الإقليمية في الساحة الصومالية؟

رابعاً: منهج البحث

ولمَّا كانت هذه الدراسة، تختصُّ بقراءة التطورات السياسية والتاريخية للأحداث في الساحة الصومالية على فتراتٍ تاريخيَّةٍ منذ البدايات الأولى إلى الوقت الحالي؛ فكان يجب استخدام عدة مناهج:

المنهج التاريخي: ويعتمد هذا المنهج على التوثيق والتفسير للحقائق التاريخيَّة لظاهرة الحراك السياسي- الجهادي للحركات، والأدوار التي مرَّت خلالها؛ وبالتالي فإنَّ هذا المنهج يقوم على تتبُّع هذه الأدوار. **المنهج الوصفي:** ويقوم هذا المنهج بتوصيف الإشكالات الواردة في هذه الدراسة. **المنهج التحليلي:** ويتلخَّص هذا المنهج في دراستنا هذه إلى عمليَّاتٍ ثلاث، وهي: (التفسير، النقد، الاستنباط).

خامساً: خطة وتقسيم البحث

اعتمدنا في البحث على التقسيم الثنائي وقسمناه لمبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب في الصومال.

المبحث الثاني: حركة الشباب المجاهدين في الصومال.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب في الصومال

يتداخل مفهوم الإرهاب بشكل متكرر مع الجهود المشروعة لحركات التحرر، مما يستدعي ضرورة التفريق بينهما. إن هذا التمييز لا يهدف فقط إلى حماية الأنشطة التي تسهم في تحقيق حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها، بل يسعى أيضاً إلى منع القوى الاستعمارية والأنظمة القمعية من استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لإبادة هذه الحركات وإخمادها. وفيما يلي بيان ذلك:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

الإرهاب هو سلوك إنساني، يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، وهو يقترن بالتخريب والتدمير وسفك الدماء، ولعلَّ ما حدث من أحد أبناء آدم تجاه أخيه حينما مارس تجاهه إرهاباً بالتهديد ثم بالفعل حيث ينتهي الأمر إلى قتل أخيه، لاختلافهما في الفكر والمنهج، وهو ما يمثل أول جريمة إرهابية تحدث على وجه البسيطة(الموجان، 2004، ص. 29) بين بني آدم.

الفرع الأول: تعريف الإرهاب

عُرف الإرهاب، كصورة من صور العنف السياسي، على مرّ العصور، إذ في العصور القديمة وجدت صور العنف لدى اليونان في أثينا على شكل صراع دموي بين أحزاب الكهنة، وكان الإعدام عقوبة الأعمال التي تضر بأمن الدولة، وفي عهد الدولة الرومانية، كان يطلق على من يقوم بأعمال عنف ضدّ المجتمع بأنه (قاتل لأبويه)، وعُرفت لديهم أيضاً "جريمة الجلالة" (Crime Majestic) وهي تشمل كل اعتداء على سلامة الدولة الداخلية والخارجية (عز الدين، 1986، ص. 87).

كانت أول محاولة عملية لتعريف الإرهاب في عام 1930، حيث اعتبر "هارد مان" (Hard man) أنّ الإرهاب "هو المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذي تسعى بمقتضاه مجموعة منظمة أو حزب ما إلى الوصول إلى أهدافه المُعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف، بصورة أساسية (الغصيني، 2012، ص. 26)، ومن هذا التعريف لـ"هارد مان: نستشف أنّه وضع نفسه مع الدولة، واعتبر أنّ الأفراد الذين يمارسون العنف - بغض النظر عن عدالة قضيتهم أو مشروعية مطالبهم - هم وحدهم الإرهابيون.

وهناك من عرف الإرهاب "هو التهديد بالعنف أو الأعمال الفردية للعنف ويهدف إلى إشاعة الخوف والرعب فالإرهاب عنف، ليس من أجل التأثير على الضحية الحالية فقط، إذ في الحقيقة إنّ الضحية يمكن أن لا تكون على صلة إطلاقاً بقضية الإرهابيين، فالخوف هو الهدف المرجو منه، وليس الآثار الجانبية للإرهاب" (الغصيني، 2012، ص. 26)، ونرى من التعريف أنّه أغفل كغيره من التعاريف ممارسة الدُول للإرهاب أو تجاهل هدف ممارستها له، وحصراً بالخوف والجهة المستهدفة هي الجمهور.

انبرى لتحديد مفهوم الإرهاب بعض الفقهاء القانونيين والمفكرين السياسيين العرب، فرأى بعضهم أنّ الإرهاب "مذهب يعتمد - للوصول إلى أهدافه - على الذعر والإخافة، وهذا المذهب ذو شقين: شق اجتماعي، يرمي إلى القضاء على النظام الاجتماعي بمجموعه هدفاً مباشراً له، وشق سياسي، يهدف إلى تغيير أوضاع الحكم رأساً على عقب، ولا يتردد في ضرب ممثلي الدولة ذاتها" (حريز، 1996، ص. 26).

وهناك من وصف الإرهاب دون فهم واضح لمعنى المصطلح ونطاقه (شكري، 1992، ص. 48)، ليقدّم تعريفاً للإرهاب على أنه "أسلوب عنيف" ذو طابع عالمي، تُحركه أيديولوجية تهدف إلى إثارة الذعر والخوف في شريحة معينة من المجتمع، وذلك بغرض تحقيق أهداف مرتبطة بالسلطة والنفوذ. ويُطبق هذا العنف بغض النظر عن يستفيد منه في النهاية، سواء كان المنفذون يعملون لصالحهم الشخصي أو لصالح جهات أخرى. (متولي، 2006، ص. 21). ويمكن الاستنتاج من هذا التعريف أنّ الدافع للعمل الإرهابي هو سياسي حصراً، ونطاقه دولي صرف.

الفرع الثاني: دوافع الإرهاب

عرف الارهاب في الموسوعة السياسية انه استعمال العنف غير القانوني والتهديد به مثل الاغتيال والتعذيب وغيره(المجدوي، 2024، ص. 515)، وتقف وراء ظاهرة الإرهاب دوافع عديدة، تتداخل في ما بينها وتؤسس نوعاً من التحفيز للظاهرة محل الدراسة:

أولاً: الدوافع على المستوى الفردي

هي الدوافع التي تحمل الفرد على اعتماد الإرهاب وممارسته في حياته، وهي تختلف من شخص إلى آخر، باختلاف الظروف التي يعيشها هذا الفرد أو ذلك فهناك: مجرمون عاديون: يدفعهم الكسب المادي الشخصي - تحت ضغط الحاجة - لتلبية الرغبات التي قد تدفع الشخص إلى التعامل مع جماعات أو منظمات إرهابية لإشباعها.

وقد يقدم بعضهم على فعل الإرهاب نتيجة أوضاعهم النفسية (السيكولوجية) التي تأتي على شكل أمراض نفسية أو تقلبات نفسية،

وقد ترجع إلى عوامل وراثية أو ضغوط عصبية، نتيجة الظروف المحيطة بالأفراد التي قد تدفع هذا الفرد أو ذاك إلى طريق الإرهاب وممارسته(شكري، 1992، ص. 92).

ثانياً: الدوافع على المستوى الوطني

إنّ دوافع الإرهاب على المستوى الوطني مختلفة المسارات ومتعددة الجوانب:

1- التمييز الإجماعي والحرمان الاقتصادي:

تؤدي زيادة الفوارق الاجتماعية، بين فئات المجتمع، إلى خلق شعور بالكراهية لدى الجماعة التي تعيش الحرمان تجاه الطبقة الحاكمة، ومرد هذا التفاوت الطبقي إلى أسباب عرقية أو لغوية أو مذهبية أو دينية، ما يخلق أوضاعاً متأزماً، وقابلة للانفجار في أي لحظة، عبر تشكيل بعض الجماعات الإرهابية للتخلص من الأوضاع والأزمات عن طريق النشاطات العنيفة (مشموشي، 2011، ص. 117).

2- ظلم واستبداد الطبقة الحاكمة:

يعتبر ظلم الحكام والطبقات الحاكمة وخروجها عن الضوابط الدستورية والمحددات القانونية، مع ما يتولد عن ذلك من طغيان وتعسف، يلحق بالشعب والمواطنين ويفقدهم ثقتهم بصلاحية النظام الحاكم، من الأسباب التي تؤدي إلى تولد الإرهاب ضدّ هذا النظام(حريز، 1996، ص. 196).

3- دوافع الانفصال:

يظهر في بعض الأحيان بين الأقليات، وتحديداً القومية منها، رغبات انفصالية، لإبراز وترسيخ الشخصية القومية المستقلة في أطر كيانية سياسية منفصلة عن الوطن أو الدولة الأم، هذه الرغبات وما يلحق بها من محاولات تؤدي إلى قيامها بترجمة رغباتها من خلال اعمال إرهابية(العكرة، 1983، ص. 93).

4- الدوافع العنصرية:

قد تنتهج بعض الدول سياسات إقصاء عنصري بهدف إبادة جماعة محددة من السكان. وفي سبيل تحقيق ذلك، قد تشن حملة تطهير واسعة النطاق تستخدم فيها مختلف أشكال التعذيب كوسيلة للقضاء على مجموعة إثنية أو عرقية معينة، والتي غالباً ما تشكل أقلية في المجتمع. (طالبة، 2001، ص. 78-79).

5- الدوافع الدينية:

تمثل الخلافات الدينية المبنية على اختلافات وفروقات مذهبية أحد أهم الدوافع الإرهابية، نتيجة للتعصب المذهبي والطائفي الذي قد يجتاح بعض الفئات الدينية(مشموشي، 2011، ص. 112-113).

ثالثاً: الدوافع على المستوى الدولي

هناك العديد من مثيرات الإرهاب ودوافعه على المستوى الدولي من أهمها:

1- رعاية بعض الدول للإرهاب:

كان لرعاية بعض الدول للإرهاب، وممارستها له أحياناً، إسهام مباشر في انتشار الممارسات الإرهابية على الصعيد الدولي. فمثل هذا الدعم والمساندة لعب دوراً محورياً في ظهور العديد من الجماعات المتطرفة، التي تعمل كأدوات لتحقيق أهداف تلك الأنظمة

وتلبية مصالحها. (محيسن، 2012، ص. 83-84).

2- الأوضاع الدولية غير العادلة (المعايير المزدوجة):

إنّ اتباع السياسات غير العادلة من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية - كأخذ بسياسة اللغة المزدوجة، إضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان حماية لنظام معين - يولد الشعور بالإحباط، كما يولد العنف الذي يعتقد مرتكبو العمليات الإرهابية مشروعيته (متولي، 2006، ص. 49).

3- وجود نقاط التوتر الساخنة في العالم:

إنّ استمرار التوتر في عدد كبير من مناطق العالم يشكل دافعاً وحافزاً - إلى حد كبير - لقيام العديد من الأنشطة الإرهابية، نظراً للقوة الفعلية التي تتمتع بها هذه النشاطات في جلب الأنظار، وفي السعي للتخلص من تلك المشاكل وبؤر التوتر والرغبة في وضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها.

المطلب الثاني: التطورات السياسية في الصومال

من أكثر العوامل التي أثرت في الصومال سياسياً هو أنها كانت على شكل قوى سياسية وعشار متعددة كل منها لديها فصيل مسلح، بالتالي كانت قوى متوازنة لم تؤدي إلى سيطرة أحدها على الأخرى، لذلك لبيان هذه التطورات يجب البحث في بداية الأزمة وتطورها إلى ظهور المحاكم الشرعية، ثم بيان البنية الاجتماعية لها لمحاولة فهمها:

الفرع الأول: تطورات الأزمة الصومالية وظهور المحاكم الشرعية

نستطيع وصف الفترة الممتدة في الصومال منذ عهد الاستقلال إلى عهد بري بالفترة المستقرة نسبياً، وكان يمتاز الصومال في هذا العهد بالاستقرار والتداول السلمي للسلطة، ورغم أن فترة حكم بري (1969-1991)* هي فترة طويلة والمفروض أن تكون البلاد في حالة استقرار، إلا أنها لم تكن كذلك في الحقيقة، خاصة وأن عهده اتم بالفساد والقمع والتمييز القبلي، الأمر الذي ولد الاحتقان الشعبي أدى في نهاية المطاف لحرب أهلية (عبدالرحمن، 2008، ص. 16). سنبين تطورها هنا:

أولاً: تطور الأزمة الصومالية

أهم ما يميز حقبة الأزمة الصومالية هي الحرب الأهلية، وهذه الأخيرة اختلفت أسبابها، وانقسم الباحثين فيها إلى عدة مذاهب، فرأى البعض بأنها بسبب التمييز وبالنتيجة اختلاف الحقوق السياسية والامتيازات الاقتصادية، في حين ذهب آخرون إلى أن الوضع الداخلي الهش هو من سبب الانفجار وخاصة وأن دولة ناشئة مثل الصومال⁽¹⁾ لم تقم على تمييزها بذاتها، بل اعتمدت على المساعدات الأجنبية، وربما زاد ذلك ما فعله بري في سنوات حكمه بحسب ما يرى (عبدالرحمن، 2008، ص. 16). وبالفعل انقسمت البلاد بحسب عشائرها واختل ولعدم قدرة فصيل على الانتصار على باقي الفصائل فقد اندلعت الحرب بينها ولم تحسم (عامر، 2013،

* وصل الرئيس محمد سياد بري إلى رئاسة الدولة في انقلاب عسكري في 3 تشرين الأول/1969 واستمرت رئاسة (بري) للصومال حتى الإطاحة به في كانون الأول عام 1991.

(1) يقع الصومال شرق القارة الأفريقية بما يعرف بالقرن الأفريقي ووقع منذ منتصف القرن التاسع عشر تحت سيطرة العديد من الدول الاستعمارية وهي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا واستمر هذا الاستعمار حتى إعلان الاستقلال عام 1960.

ص. 4).

بعد انهيار الدولة تدخلت دول الجوار في الشأن الصومالي بشكل مباشر وغير مباشر فتدخلت اثيوبيا وكينيا في الشأن الصومالي حربا وسلما كان له تأثيره السلبي الواضح خلال العقدين الاخيرين فالحرب بين نظام بري ومعارضيه تختلف عن الحرب التي نشبت بين جماعات المعارضة ذاتها عقب الاطاحة بذلك النظام وكان لكل حرب من هذه الحروب اسبابها وقضاياها واطرافها وتطوراتها التي تميزها الى حد كبير عن غيرها ويعتبر انفصال شمال الصومال في ايار 1991 من اهم واخطر الانفصالات في الحروب الاهلية الصومالية حيث اعلنت حركة التمرد في الشمال قيام دولة جديدة بأسم (ارض الصومال)(عامر، 2013، ص. 5).

عدم التوازن بين هذه الصفات، وبالتالي في المعارك الطاحنة بينها تطورت من سنة لآخرى وكان يعقب كل فترة اعلان فصيل سيطرته على العاصمة او الضواحي، بالتالي يسم البعض هذه الفترة بأنها عبارة عن عدة حروب في آن واحد لا يستطيع احد ان يبين انتصار الاخر (محمود، 2005، ص. 134-135).

استمر الوضع على هذا الحال الى مطلع ايلول 2011، تمكن الزعماء الصوماليون من وضع "خريطة طريق" تهدف إلى إنهاء المرحلة الانتقالية التي كانت قد بدأت جذورها في عام 2000، والتي اعتمدت على مجموعة من مؤسسات الحكم المؤقتة. وقد ساهمت في تشكيل هذه الخريطة قوى سياسية داخلية متعددة، منها الحكومة الانتقالية، وزعماء حرب سابقون، بالإضافة إلى ممثلين عن إقليمي بونتلاندي وغالمودج، فضلاً عن حركة أهل السنة والجماعة. وتضمنت الخريطة خطة متكاملة للبلاد شملت إقرار دستور جديد، وإجراء انتخابات لاختيار أعضاء البرلمان، ثم انتخاب رئيس للبلاد. (عامر، 2013، ص. 7).

نتج عن هذه المشاركة لجنة انبثقت عنها جمعية جمعت حوالي 275 عضوا كانت المحاصمة العشارية سمتها الاساسية وذلك بتاريخ 20/اب/2012، وقد عقد اولى جلساته في مطار مقديشو تحت اجراءات امنية مشددة، وبعد اقل من شهر، وعاكث من 12 سنة من المرحلة الانتقالية سجل اسم حسن شيخ محمود كأول رئيس يتم انتخابه داخل حدود الصومال(دريل، 2002، ص. 5).

ثانياً: ظهور المحاكم الشرعية الاسلامية الصومالية

ان ظهور المحاكم الاسلامية ارتبط بشكل او بأخر بظهور الحركة الاسلامية (السياسية) في الصومال التي تعود جذورها الى حقبة الستينيات من القرن الماضي بيد أنها لم تأخذ مسارها الذي كانت ترغب بسلوكه بسبب المضايقات التي تعرضت لها في عهد الرئيس محمد زياد بري 1969-1919 وفي أواخر عهده ظهرت إرهابيات تكوين جماعة الاتحاد الاسلامي في نهاية 1989 ومن اشهر زعمائها الان (الشيخ حسن طاهر عويس) المتهم من قبل الولايات المتحدة بالارهاب والعلاقة مع تنظيم القاعدة، وتعود جذور المحاكم الاسلامية الى منتصف التسعينيات القرن الماضي عندما ظهرت نواة أول محكمة شرعية شمال مقديشو لتنظيم الحياة الاجتماعية وايجاد حل للنزاعات عبر انشاء قوة امنية لحماية افراد المنطقة ثم ظهرت محكمة ثانية وثالثة حتى وصل عددها الى 13محكمة وكان ابرز رموزها الشيخ شريف شيخ احمد والشيخ حسن محمد وهذا يعد من القيايين المؤسسين للمحاكم الاسلامية (بغادي، 2010، ص. 4-5).

خلال عام 2004 وبعد لقاءات ومفاوضات تمكن زعماء المحاكم من توحيدها في كيان واحد اطلق عليه اتحاد المحاكم الاسلامية تحت زعامة شريف شيخ احمد وخلال عام 2006 تبلور الاتحاد في اطار مجلس منظم ضم مجلسين الاول، يمكن القول ان المحاكم في تكوينها النهائي الذي تبلور عام 2006 استطاعت تحقيق اعظم انتصاراتها على الحكومة المؤقتة التي انبثقت عام 2004 بمباركة

اممية وامريكية واوروبية وتأييد من اثيوبيا وكينيا ومعارضة ارتيريا بسبب خلافها الحاد مع اثيوبيا الذي ادى الى حرب بينهم عامي 1998 - 2000 وكانت الحكومة برئاسة عبدالله يوسف احمد من قبيلة الدارود رئيسا للجمهورية والبروفيسور علي جيد محمد (من قبيلة الهادية) رئيسا للوزراء وسقطت هذه الحكومة على يد المحاكم الاسلامية منتصف عام 2006 التي سيطرت على العاصمة مقديشو واجزاء واسعة من وسط وجنوب السودان ويعد عام 2006 عاما ذهبيا للمحاكم الاسلامية ليس لانتصاراتها فقط بل لتوحدتها في اطار مشترك وبأهداف محددة هي توحيد الصومال وتحريرها من السيطرة الاجنبية واقامة حكومة اسلامية تعتمد الشريعة في نظامها واحكامها وكانت هناك ثلاث مكونات شكلت جسد المحاكم الاسلامية هي: جماعة آل الشيخ او (جمع العلماء)، جماعة الاتحاد الاسلامي او الحزب الاسلامي او جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس، تنظيم شباب المجاهدين.

الفرع الثاني: البنية الاجتماعية والجوارية المؤثرة في الصومال

بعد أن بينا تطورات الأزمة سنحاول تاليا تحليلها، ولن يتسنى لنا ذلك ما لم نعرف بأن البنية الاجتماعية، بالإضافة الى تأثير دول الجوار، كان لها الدور الاساسية في تطورات الازمة في الصومال، ونتعرض فيما يلي للبنى الاجتماعية والجوار:

أولاً: البنية السوسيو-اقتصادية وعوامل التهميش

تُعد الظروف السوسيو-اقتصادية في الصومال بيئة محفزة حيوية لتجنيد المتطرفين. يُنظر إلى الفقر المدقع على أنه عامل مساعد قوي لتطور التنظيمات الإرهابية. ففي المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تتجح الجماعات المتطرفة في تقديم نفسها كبديل عملية للحكومات المنتخبة، لا سيما عندما تغشل الأخيرة في توفير أبسط الخدمات وشبكات الأمان الاجتماعي. وقد استغلت حركة الشباب هذا الإخفاق المؤسسي ببراعة، حيث وفرت قدراً من النظام، وإلى حد ما خدمات أساسية، في المناطق التي أهملتها الحكومة المركزية. وتتفاقم التحديات الاقتصادية بفعل الصدمات البيئية؛ فقد أدت موجات الجفاف الطويلة (2021-2022) إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق. واجه حوالي ثمانية ملايين شخص مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي، مما أدى إلى نزوح جماعي نحو المراكز الحضرية. هذا اليباس الاقتصادي والنزوح يوفر أرضية خصبة لعمليات التجنيد الطوعي أو القسري التي تقوم بها حركة الشباب، غالباً عن طريق الإغراءات المالية أو استغلال الأطفال (Menkhaus, 2004, p96).

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، تلعب الديناميكيات القبلية دوراً هيكلياً في تعزيز التهميش. ففي غياب دولة قوية، توفر العشائر الهوية والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك، فإن النظم القائمة على العشائر تعزز ممارسات الإقصاء ضد الأقليات والنساء. هذا التهميش الاجتماعي يساعد حركة الشباب في صياغة خطاب يتجاوز الولاءات العشائرية الضيقة، مقدّمة نفسها كحركة دينية جامعة. إن قدرة الحركة على التجنيد من مختلف العشائر، خلافاً للميليشيات التقليدية، تمنحها مرونة هيكلية وتماسكاً تنظيمياً يصعب اختراقه عبر التناقضات القبلية الصومالية. ويعكس استغلال الشباب للفشل المؤسسي وقدرتها على توفير "العدالة" والنظام، حقيقة أن الحركة ملأت فراغاً حكماً شاملاً، وليس مجرد فراغ أمني.

وتشكل الخارطة الاجتماعية في الصومال من جذرين قبليين هما صومالي وساب ويتفرع من الاول اربعة فروع قبلية اساسية هي (الدارود، الهولية، الاسحاق والعيسى) في حين يتفرع عن ساب جذرين قبليين اساسيين هما (الديجل، الرضويين)(عامر، 2013، ص. 16). أسهم نظام حكم محمد سياد بري، الذي امتد من عام 1969 إلى 1991، في تعميق الأزمات الصومالية. فقد تميزت

حقبته بالحكم الشمولي القائم على الحزب الواحد، وبالقمع الممنهج وتصفية الخصوم السياسيين، مما أدى إلى عمليات قتل واسعة النطاق في المناطق الشمالية، خاصةً بين أفراد قبيلة الإسحاق. وقد ساهمت اتهامات خصوم بري له بإقصاء قبيلتي الماجرتين والإسحاق من المناصب الحكومية المؤثرة، مقابل تعزيز نفوذ قبيلة المريحان، في تنامي المعارضة السياسية في الشمال، وإذكاء النعرات القبلية، وإحداث انقسام حاد في المجتمع الصومالي بين الفئة الحاكمة وبقية المجتمع.

على إثر ذلك، تشكلت أحزاب المعارضة الصومالية في لندن عام 1980، حيث ضمت خليطاً من الأطياف القبلية والحزبية، وبرزت منها "الحركة الوطنية الصومالية" بقيادة قبائل الإسحاق. تلا ذلك تأسيس عدة فصائل مسلحة، مثل "الجبهة الوطنية الصومالية" ذات الطابع القبلي من قبيلتي الماجرتين والأوجادين بقيادة الجنرال عبد الله يوسف، و"المؤتمر الصومالي الموحد" بقيادة محمد فرح عبيد وعلي مهدي محمد من قبائل الهوية، إضافة إلى تنظيم مسلح آخر من قبائل الدارود في جنوب الصومال.

عندما حاصرت قوى المعارضة من الشمال والجنوب العاصمة مقديشو، انهار نظام بري في 28 كانون الثاني 1991. ومع سقوطه، احتدم الصراع على السلطة بين حلفاء الأمس، وانزلت الصومال إلى دوامة من الحرب الأهلية والعنف السياسي، التي تغذت من الانقسامات القبلية الحادة بين القبائل وفيما بين عشائرها. ومن أبرز نتائج هذا الصراع، إعلان قبائل الإسحاق استقلال "جمهورية أرض الصومال" في 17 أيار 1991، وتعيين إبراهيم عجال رئيساً لها، واتخاذ هرجيسا عاصمةً للجمهورية الجديدة. هذا الاقتتال والوضع الأمني والعسكري أدى في نهاية المطاف انكسار كل مظاهر الدولة وماتت معه الحقوق الإنسانية ومبادئ الديمقراطية والمساواة وخصوم اعتمدت على دوافع ضعيفة ادت الى الانهيار (الشيخ، 2008، ص12).

ثانياً: تأثير دول الجوار والقوى الاقليمية في الازمة الصومالية

1- الموقف الاثيوبي: في كانون الأول من عام 2006، توغلت القوات الإثيوبية في الأراضي الصومالية، بدعم من الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تشكلت في مؤتمر دوريت-نيروبي بكينيا. وقد تمكنت هذه القوات من السيطرة على مساحات واسعة في جنوب الصومال، بما في ذلك العاصمة مقديشو، بهدف إنهاء وجود المحاكم الإسلامية. ونجح التدخل الإثيوبي في تفكيك مراكز نفوذ المحاكم وتفريق صفوفها، مما اضطر قادتها إلى الفرار نحو الدول المجاورة. حظيت هذه العملية بدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت للحكومة الإثيوبية معونات مالية سخية لضمان استمرار الحرب واستئصال المحاكم الإسلامية وجميع فلولها.

2- الموقف الكيني: رغم ان عدم الاستقرار في اي بلد يؤثر حتما على دول الجوار الا اننا نستطيع بيان العكس في هذه الحالة، فنتيجة لوجود حقوق صومالية لدى كلا من اثيوبيا وكينيا فان عدم استقرار كينيا على غرار الوضع الاثيوبي، بالتالي دفعت كينيا بهذا الاتجاه عوضاً عن تقديم مساعدتها.

3- الموقف الارتيري: لا يختلف الوضع في ارتيريا عن وضع الدولتين السابقتين، مع العلم انها لا تجمع مع الصومال اي حدود بشكل مباشر، ولكن ما يجمعها مع باقي الدول هو العداوة التاريخية والتي امتدت تقريبا منذ سنة 1998، من هنا كان الدور الارتيري يتمثل في دعم الفصائل المسلحة ضد الصومال وخاصة فيما يخص دعم المحاكم الشرعية وتقديم السلاح والاموال للجماعات الارهابية.

4- الموقف الجيبوتي: يختلف موقف جيبوتي عن سابقتها بحيث انها كانت معاكسة تمام حيث جاء تأثيرها كإحدى دول الجوار ايجابيا، ومن ذلك مثلا انها عقدت العديد من المؤتمرات لاقامة التصالحات بين الفصائل المتحاربة جنبا الى جنب مع مؤسسات

الامم المتحدة وتمخض عن ذلك انتخاب شريف شيخ احمد رئيسا للبلاد في كانون الثاني 2009 ويعتبر الموقف الجيبوتي بشكل عام مساندا لعودة الاستقرار والسلام في الصومال (عامر، 2013، ص. 8).

5- الولايات المتحدة: حصلت الولايات المتحدة منذ ستينيات القرن العشرين على تسهيلات بحرية لقواعدها في الصومال بعد ان اصبح محمد ابراهيم عقال المعروف بميوله للغرب رئيسا للوزراء عام 1967 الا ان تلك العلاقات تعرضت لتراجع واضح بعد انقلاب 1969 ووصول بري لسدة الحكم (كوت والهاشمي، 2021، ص. 1234). مارست الولايات المتحدة الأمريكية دوراً استراتيجياً في الشأن الصومالي، نظراً لاعتبار الصومال ممراً وملاذاً للجماعات المتطرفة التي يُعتقد أنها خطت لهجمات على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، وكذلك على فندق مومباسا. ولتعزيز جهودها في مكافحة الإرهاب، أقامت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي، عند مدخل مضيق باب المندب. ومع ذلك، أدت تجربة تدخلها العسكري المباشر في عام 1992 إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، مما جعل خيار التدخل العسكري المباشر غير مطروح لديها، خشيةً من تكرار ذلك السيناريو. لذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى إنشاء "مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال" التي ضمت كلاً من السويد، والنرويج، وإسبانيا، وألمانيا، وذلك بهدف مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، بالإضافة إلى رصد حركة الملاحة البحرية لتعقب خلايا تنظيم القاعدة. (عبدالرحمن، 2005، ص. 52).

المبحث الثاني

حركة الشباب المجاهدين في الصومال

انتجت عشرون عاما من انهيار الدولة في الصومال عددا لا يحصى من الفصائل المسلحة تنظم بشكل كبير على خطوط عشائرية وتوجه نحو تحقيق اهداف سياسية ومن تلك الفصائل حركة الشباب تعددت الاراء حول تاريخ تأسيس الحركة فيما تفيد تقارير عدة انها تأسست في عام 1998، 2003، 2005، 2006 (هانسن، 2012، ص. 1). ونبين فيما يلي ظهور هذه الحركة وتطورها وعلاقتها بالحركات الارهابية وفق التالي:

المطلب الأول: ظهور حركة الشباب المجاهدين وتطورها

يرى بعض من اعضاء التنظيم ان جذور تكوينه تعود الى العام 1943 عندما ظهر في مقديشو حزب سياسي بأسم رابطة وحدة الشباب الصومالي او نادى الشباب الصومالي الذى قاد الصومال الى التحرر من الاستعمار (بغدادى، 2010، ص. 10). وستعرض تاليا لظهور هذه الحركة وتطورها في العصر الحديث:

الفرع الأول: السياق التاريخي والسياسي لنشأة لحركة الشباب المجاهدين

يرجع البعض ان جذور حركة الشباب العقائدية تعود الى ستينات القرن الماضي مع تغلغل الشبكات السلفية والوهابية من المملكة السعودية ومصر للمرة الاولى في الصومال فشكلت تحديا لمناظري المنهج القرآني الصوفي الذي كان سائدا في البلد (جونز وآخرون، 2016، ص. 9). وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الجذور العقائدية والتاريخية لحركة الشباب

شهدت ثمانينيات القرن الماضي هجرة الجبل الأول من الجهاديين الصوماليين إلى أفغانستان للمشاركة في القتال ضد القوات السوفيتية. وبعد عودتهم، أصبح معظم هؤلاء المقاتلين من المؤسسين والقادة البارزين لحركة الشباب، حيث سعوا إلى ترسيخ عقيدة

إسلامية متشددة مستوحاة من شخصيات مثل عبد الله عزام. وفي سياق متصل، تأسست حركة الاتحاد الإسلامي كجماعة ميليشياوية سابقة في عام 1983، بهدف الإطاحة بنظام بري وتأسيس دولة إسلامية تمتد لتشمل الصومال ومناطق في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي. ومع انهيار نظام سياد بري في كانون الثاني 1991، دخلت الصومال في مرحلة من الفوضى والحروب الأهلية التي أضغفت مؤسسات الدولة، مما سمح لحركة الاتحاد الإسلامية بالظهور كواحدة من أكثر المجموعات المتمردة نفوذاً، مستغلةً حالة الفراغ السياسي لنشر أفكارها المتطرفة. (جونز وآخرون، 2016، ص. 9).

شهدت الصومال خلال تلك الفترة ثلاثة تطورات محورية. أولها، هو توجه جيل ثانٍ من الجهاديين السلفيين، ومن بينهم آدم حاشي عيرو، إلى أفغانستان لتلقي التدريب في ظل حكم حركة طالبان. أما التطور الثاني، فيتمثل في تقاوم الانقسام بين أمراء الحرب وقادة الجيش الذين سيطروا على البلاد طوال عقد تقريباً، وظهور حركات انفصالية؛ ففي شمال شرق البلاد، أعلن قادة بونتلان دولتهم المستقلة في عام 1998، بينما كانت جمهورية أرض الصومال قد أعلنت انفصالها في عام 1991 في شمال غرب البلاد، وتم إقرارها كدولة مستقلة عبر استفتاء عام 2001. أما التطور الثالث، فكان بروز المحاكم الإسلامية، التي اتحدت وشكلت ما يُعرف باتحاد المحاكم الإسلامية، بهدف توحيد البلاد تحت راية الإسلام بدلاً من سلطة زعماء القبائل. ورغم أن العديد من الجهات اعتبرت هذا الاتحاد بديلاً محتملاً للخروج من حالة الفوضى، إلا أنه خضع في النهاية لسلطة قبائل الهادية التي سيطرت على عشرة محاكم من أصل إحدى عشرة محكمة. (بي.بي. سي، 2006، ص. 5).

ثانياً: الأيديولوجية والأهداف الاستراتيجية للحركة

بدأت التنظيمات التي عُرفت لاحقاً باسم "حركة الشباب" مع حلول سنة 2005 في تشكيل شبكة بسيطة ضمت نحو 30 عنصراً أساسياً. كان من بين هؤلاء الأعضاء مقاتلون قدامى عادوا من أفغانستان، بالإضافة إلى أعضاء سابقين في حركة الاتحاد الإسلامية وعناصر أخرى من تنظيم القاعدة في شرق أفريقيا. وحسب مزاعم مختار روبو، كان الدافع وراء تأسيس حركة الشباب في تلك الفترة هو ضرورة توحيد صفوف هؤلاء المتطرفين.

وجاء هذا التشكيل على إثر عودة المقاتلين من أفغانستان بعد طرد حركة طالبان، حيث عقد بعض المسؤولين في الحركات الإسلامية الموجودين في الصومال آنذاك اجتماعاً. خلصوا فيه إلى أن جماعاتهم لم تكن نشطة بالقدر الكافي في قضية الجهاد. وقد شملت الحركة الجديدة تنظيمات إسلامية صومالية سعت في الماضي لشن حروب جهادية لكنها واجهت عوائق وأوقفت عملياتها، ليجتمع أعضاؤها السابقون ويقرروا تأسيس حركة موحدة للمشاركة في نشر عقيدتهم. (الجزيرة، 2009).

بعد ذلك استلم اتحاد المحاكم الإسلامية في حزيران 2006 مقاليد الحكم في الصومال وجاء ذلك بعد الانتصار على تحالف حفظ السلام ومكافحة الارهاب وهي مجموعة قتالية تتألف بمعظمها من جنرالات حرب علمانيين مدعومين من الولايات المتحدة وفي اب 2006 اعلنت حركة الشباب بصفة رسمية انشقاقها عن اتحاد المحاكم (جونز وآخرون، 2016، ص. 13-14).

الفرع الثاني: تطور حركة الشباب المجاهدين

ثم واجهت حركة الشباب مع حلول سنة 2007 فترة من الغموض في مسارها، حيث فقدت عدداً كبيراً من قادتها، مما أثر سلباً على معنويات عناصرها. ورغم حالة التناغم بين قادة الحركة، إلا أنهم كانوا على خلاف مع بقية أعضاء اتحاد المحاكم الإسلامية، الذي كان يزودهم بالتمويل والمقاتلين. وفي هذا الوقت، بدأت القوات الإثيوبية وبعثة الاتحاد الإفريقي بالانتشار في معظم مناطق جنوب

الصومال، بما فيها مقديشو، لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية.

وفي ظل هذه الظروف، ركزت حركة الشباب، التي كان يتألف قادتها من مقاتلين مخضرمين مثل جودان، والأفغاني، وشونجول، على إعادة بناء هيكلها التنظيمي وإعادة تسليح صفوفها في جنوب الصومال. ولتوسيع قاعدتها وتجنيد المزيد من الأفراد، كثفت الحركة من وجودها على الإنترنت، مما سمح لها بالحصول على دعم من الجاليات الصومالية في الخارج. كما أن انحيازها المتزايد لتنظيم القاعدة ساهم في جذب مصادر تمويل إضافية. (جونز وآخرون، 2016، ص. 15-16).

في كانون الأول 2007 أعلنت حركة الشباب عن تعيين جودان قائدها الجديد وأدرجت وزارة الداخلية الأمريكية عام 2008 حركة الشباب في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية وفي أيار 2008 قتل ادم ماشي عيرو احد المتشددين الرئيسيين في الحركة (Healy & Hill, 2012: p. 6). وعرفت الحركة حرية التنقل خلال العام 2008 وحتى مطلع عام 2009 ففي اب/2008 سقطت مدينة كيسمايو في يد الشباب والقوات الحليفة معها المؤلفة من عشيرة رأس كميوني بعد ان كانت تحت سيطرة عشيرة مريحان بعد فترة قصيرة منذ الاجتياح الاثيوبي (جونز وآخرون، 2016، ص. 16).

في أعقاب الانسحاب الكامل للقوات الإثيوبية من الصومال في عام 2009، شهد نفوذ حركة الشباب توسعاً سريعاً ومفاجئاً. فقد تمكنت الحركة من السيطرة على مدينة بيدوا، العاصمة المؤقتة للحكومة الانتقالية آنذاك، بالإضافة إلى إحكام قبضتها على مناطق استراتيجية شمال وغرب العاصمة مقديشو، وعلى موانئ حيوية مثل كيسمايو وهرار ديري. وعلى صعيد آخر، شنت الحركة هجمات متكررة على الحدود الكينية، في خطوة جاءت بعد إعلانها الجهاد ضد كينيا بسبب دعمها للحكومة الصومالية. وفي سياق هذا التوسع، أعلن قائد الحركة، أحمد جودان، عن نيته الاندماج رسمياً مع تنظيم القاعدة، متعهداً بربط جهاد الحركة في منطقة القرن الأفريقي بالجهاد العالمي الذي يقوده أسامة بن لادن. (حركة الشباب المجاهدين، 2015، ص. 55).

في 9/تموز/2010 اصدرت حركة الشباب بيانا دعت الجهاديين الى تنفيذ هجوم على سفارات اوغندا وبوروندي في مختلف انحاء العالم انتقاما على مشاركة الدولتين في قوات بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال (اميصوم) وبعد يومين نفذت الحركة تفجيرا انتحاريا استهدف احد مقاهي العاصمة كمبالا في اوغندا في اثناء عرض مباراة ختام كأس العالم 2010 قتل فيه 76 مدنيا (Healy & Hill, 2012، ص. 6).

وردا على الهجوم وافق الاتحاد الافريقي على تمديد عمل بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال بتاريخ 22/تموز/2010 وعدل مهام البعثة من مجرد حفظ السلام الى احلال السلام واجاز القرار للقوات الافريقية الانخراط بأشتباكات مباشرة مع حركة الشباب لتحقيق تلك الغاية وفي 23/اب/2010 اطلقت الشباب حملة عسكرية بأسم (نهاية المعتدين)(شيل، 2011، ص.15).

في الفترة بين شهري شباط وأيار من عام 2011، شنت قوات بعثة الاتحاد الإفريقي (AMISOM) سلسلة هجمات منسقة على نقاط حركة الشباب في جميع أنحاء مقديشو. أدت هذه الهجمات إلى سيطرة البعثة على 13 من أصل 16 ولاية في العاصمة والمناطق المحيطة بها، مما أجبر الحركة على التراجع بشكل كبير وتضاؤل نفوذها على جبهات القتال. وفي تموز 2011، بدأت حركة الشباب في الانسحاب من مقديشو، وتزايد ضعف نفوذها في مناطق الجنوب.

يُعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل، منها مغادرة المقاتلين الأجانب الصومال للمشاركة في انتفاضات الربيع العربي، وتدهور الوضع المادي للحركة، وتزايد الانقسامات الداخلية بين فصائلها. وفي آب 2011، اكتمل انسحاب الحركة من مقديشو. وفي 14 تشرين

الأول 2011، شنت كينيا هجوماً جويًا وبرياً، عُرف بعملية "اليندانشي"، استهدف جنوب الصومال. شكل هذا الهجوم مرحلة جديدة من خسارة حركة الشباب للأراضي التي كانت تسيطر عليها، واستمرت العمليات الكينية حتى عام 2012. ردت الحركة على هذا العدوان بإعلان في كانون الثاني 2012 عزمها على توسيع عملياتها داخل كينيا، وشنت بالفعل هجمات ضد أهداف غير محمية مثل الكنائس، ومحطات الحافلات، والحانات، ومخيمات اللاجئين. (جونز وآخرون، 2016، ص. 21).

وفي شباط 2012 صرح جودان بأنضمام الحركة الى القاعدة رسمياً وبالمقابل وسعت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال عملياتها خارج مقديشو بجانب قوات الحكومة المؤقتة وشاركت دولتا جيبوتي وسيراليون في البعثة ووصلت اعداد القوات الإفريقية الى 17,000 الف عسكري وتزايدت خسائر حركة الشباب وزاد التأييد للحكومة المؤقتة وبعثة الاتحاد الإفريقي في استطلاع عام 2012 بنسبة 77% في مقديشو وتراجع الدعم الشعبي لحركة الشباب (جونز وآخرون، 2016، ص. 23 - 26).

شهدت الهجمات التي شنتها قوات بعثة الاتحاد الإفريقي والحكومة المؤقتة ضد حركة الشباب تراجعاً كبيراً في نفوذ الحركة وخسارتها لأراضٍ واسعة. كانت أبرز هذه الخسائر هي السيطرة على مدينة كيسيمابو الساحلية، التي شكلت ضربة قاسية للحركة، حيث تسببت في خسارتها لعائدات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات. ورغم هذه النكسات، حاولت الحركة منذ عام 2016 شن هجمات مضادة، استهدفت قواعد قوات بعثة الاتحاد الإفريقي والجيش الوطني الصومالي. كما نفذت سلسلة من عمليات الاغتيال والقصف في مقديشو ومدن أخرى، مما ساهم في ترسيخ مكانتها كتنظيم إرهابي.

المطلب الثاني: موارد الحركة وعلاقتها بالقاعدة

تستمد حركة الشباب المجاهدين في الصومال مواردها من عدة مصادر، وهي بشرية ومادية:

الفرع الأول: موارد الحركة

يتميز تنظيم الشباب المجاهدين، الذي يتبنى الفكر السلفي الجهادي المتشدد، بامتلاكه قوة عسكرية فعالة يتراوح عدد أفرادها ما بين 3000 و 6000 مقاتل يتمتعون بتدريب عالٍ. يتخذ أعضاء التنظيم من الجهاد مبدأ لهم، ولا يعترفون بشكل كبير بمفهوم الدولة الوطنية، الأمر الذي يتسق مع الثقافة السياسية الصومالية التي لطالما شهدت ضعفاً في مؤسسات الدولة بسبب رسوخ الظاهرة القبلية. وفي إطار جهود التجنيد، أصدر التنظيم في عام 2008 شريطاً مصوراً يظهر فيه متطوعون من جنسيات متنوعة، ويدعو الشباب للانضمام إلى صفوفه بلغات مختلفة، من بينها الإنجليزية والأوردو. (بغدادى، 2010، ص. 11 - 12). ويحصل الشباب المجاهدين على القوه البشرية التي يستخدمها في عملياته من خلال مصدرين اما التجنيد او التطوع.

حرصت حركة الشباب المجاهدين على استقطاب القوة البشرية لتعويض خسائرها وزيادة أعدادها، وذلك من خلال اعتمادها على التجنيد. لقد عمدت الحركة إلى التجنيد الإجباري في الأقاليم التي تهيمن عليها، ولم تنزع عن تجنيد الأطفال دون السن القانوني. تشير التقارير إلى أن هؤلاء الأطفال، وبعضهم لا تتجاوز أعمارهم تسع سنوات، يتم تدريبهم على استخدام الأسلحة وإرسالهم إلى الخطوط الأمامية للمعارك. بالإضافة إلى ذلك، يتم تكليفهم بمهام إسناد مثل نقل الذخيرة، وأداء الأعمال المنزلية، واستخدامهم كعيون للتنظيم. (مجلس الأمن، 2016، ص. 7 - 26).

جندت حركة الشباب الأطفال بشكل خاص من المناطق الريفية في جنوب ووسط الصومال. وكانت المدارس، والمدارس الدينية، والمساجد، والمناسبات الدينية من أبرز أماكن التجنيد. وقد أنشأت الحركة مؤسسات تعليمية دينية بهدف تجنيد الشباب، لا سيما في

منطقتي جوبا السفلى وجوبا الوسطى، حيث كان المعلمون يُجبرون على إلحاق تلاميذهم بصفوف الحركة. (مجلس الأمن، 2016: ص. 8 - 26).

كذلك تميزت جهادية حركة الشباب بجاذبية كبيرة بالنسبة لبعض الشباب الذين يعيشون في الخارج فقامت الحركة بترسيخ وجودها عبر شبكة الانترنت ووجهت رسائل الى جمهورها المحلي وكذلك عززت امكانياتها في تجنيد العناصر في الخارج وبدورها شكلت الجالية الصومالية في الخارج مصدر تمويل متزايد الاهمية وبدأت حملات تجنيد المقاتلين في حوالي 2007، وفي تلك الفترة بدأت وفود من الامريكيين بدخول البلاد وقد اتوا من مدن عدة مثل فينيكس ومينابولس من اجل محاربة الاحتلال الى جانب حركة الشباب وبين العام 2007 الى 2010 سافر اكثر من اربعين امريكيا للانضمام الى حركة الشباب فباتت الولايات المتحدة المصدر الاول للمقاتلين الاجانب الوافدين من الغرب الى الصومال وبذلت الشباب جهودا حثيثة لتجنيد الشبان الامريكيين سواء وجه لوجه او عبر الانترنت ويذكر ان بعض اعضاء الحركة المسؤولين عن التجنيد قد شاركوا في معارك في فترة سابقة في الصومال ثم عادوا الى الولايات المتحدة بصفتهم مقاتلين قدامى وفي جعبتهم روايات حرب مروعة (جونز وآخرون، 2016).

لم يقتصر التجنيد على المتطوعين من الولايات المتحدة، بل شمل أفراداً من جنسيات متعددة. فقد كشفت صحيفة "التايمز" في عددها الصادر بتاريخ 23 أيار 2009 عن معلومات تؤكد وجود ما يقارب ألف مقاتل أجنبي، من بينهم بريطانيون وأمريكيون، ضمن صفوف الجماعات المتشددة التي تخوض القتال في مقديشو. وأضافت الصحيفة اللندنية أن 300 مقاتل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ودول غربية أخرى قد قدموا إلى الصومال في أيار من نفس العام. (بغدادى، 2010، ص. 12).

ومن حيث الموارد الاقتصادية فقد شكل اتحاد المحاكم الاسلامية مصدرا اعتياديا مهما زود حركة الشباب بالموارد المادية والجنود في بداية تشكيلها وبعدها اعتمدت حركة الشباب على دعم الجاليات الصومالية لها في الخارج وقدر التمويل الذي دفعته الجاليات لحركة الشباب سنويا فاقت قيمته المليار دولار امريكي(جونز وآخرون، 2016، ص. 14).

كما كان هناك مصدر اخر للتمويل تمثل بسيطرة حركة الشباب على النشاطات التجارية في سوق بكارا التي تعد البازار الرئيس في مقديشو عام 2011 كما قامت بفرض الضرائب على المزارعين في نطاق الاراضي التي تقع تحت سيطرتهم وركزت الحركة على السيطرة على المدن الساحلية التي توفر لها ايرادات مهمة ونجحت في جمع اموال من بعض عمليات التهريب عبر الموانئ المطلية على المحيط الهندي بما فيها ميناء براوة كما سعت الحركة الى ادخال الموارد المائية الى خزينتها بالاعتماد على الضرائب التجارية واشكال اخرى من النشاطات التجارية القائمة في نطاق نفوذها او العابرة فيها.

نستنتج أنه تتركز مصادر الإيرادات الرئيسية في:

1. **الضرائب والابتزاز:** فرض مدفوعات "الزكاة" القسرية على الأفراد والشركات، وتحصيل رسوم على التجارة، والصفقات العقارية .

2. **التغلغل الاقتصادي:** يُقدر أن ثلث إيرادات الشباب تأتي من مقديشو وحدها. وتعتمد الحركة على شبكة استخبارات متطورة تتغلغل في القطاعات الاقتصادية. حيث يقوم موظفو الموانئ والوسطاء العقاريون بتقديم بيانات مفصلة عن المعاملات، مما يمكن الشباب من حساب الضرائب وفرضها بدقة. كما أن الحركة تقوم بالاستثمار المباشر في العقارات والأعمال التجارية .

إن قدرة الشباب على جمع 100 مليون دولار سنوياً واستخدام شبكات استخبارات متغلغلة لاخترق الاقتصاد الرسمي يشير إلى نجاحها في بناء إطار مؤسساتي مالي يفوق كفاءة الحكومة الفيدرالية. هذا التفوق المالي يمكن الحركة من ممارسة نفوذها حتى في المدن الخاضعة اسمياً لسيطرة الحكومة.

الفرع الثاني: علاقة حركة الشباب مع تنظيم القاعدة

يُعدّ ظهور حركة الشباب المجاهدين، أو "الشباب"، كقوة عسكرية فاعلة في مقديشو نتيجة مباشرة للتدخل الإثيوبي في الصومال في عام 2006. كانت النواة الصلبة لهذه الحركة تتألف من شبان طبقوا قواعد أمنية وزيماً إسلامياً صارماً خلال الفترة القصيرة التي حكم فيها اتحاد المحاكم الإسلامية. وقد حظيت الحركة بدعم من شخصيات نافذة في قيادة المحاكم الإسلامية، مثل القائد السابق حسين طاهر عويس. ورغم أن حركة الشباب نشأت محلياً في الصومال، إلا أن تطورها السريع إلى قوة تمرد قوية بعد عام 2007 كان نتيجة مباشرة لتحول الصراع الصومالي إلى صراع ذي أبعاد دولية بسبب التدخل الإثيوبي. هذا التحول فتح المجال واسعاً أمام التدخلات الجهادية الدولية، مما أدى إلى استجابة سريعة من تنظيم القاعدة. ففي كانون الثاني 2007، دعا الرجل الثاني في قيادة القاعدة، أيمن الظواهري، المسلمين في كل مكان إلى الجهاد في الصومال ومقاومة القوات الإثيوبية "الصليبية". وتكررت هذه الدعوة لحمل السلاح في آذار 2007، عندما شجع المتحدث الرسمي باسم القاعدة، أبو يحيى الليبي، "الإخوة المجاهدين" على طرد الممتهنين وإقامة دولة إسلامية في الصومال. (Healy & Hill, 2012: p. 5 - 6).

يظل التزام قيادة الشباب بالقاعدة ثابتاً، وتعتبر الحركة محورية لشبكة القاعدة العالمية. والدور المالي للشباب يتجاوز كونه متلقياً للمساعدة؛ حيث تشير التقارير إلى أن الحركة تمول جهود القاعدة في مناطق أخرى حول العالم. ولدى قادة الحركة اتصالات قوية بالقاعدة وينسقون الدعاية معهم. كما أن العلاقة الوثيقة والمستمرة مع القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) في اليمن تدعم موقف القاعدة وتزيد من قوة الشبكة الإقليمية.

كان تنظيم القاعدة موضوعاً مثيراً للجدل داخل حركة الشباب المجاهدين والعكس بالعكس لذا تردد عدد كبير من أعضاء حركة الشباب في الانضمام إلى القاعدة على الرغم من تعاطفهم معها وكما قال أبو منصور (نحن لسنا هم لكنهم اصدقائنا). لكن تنظيم القاعدة تغير أيضاً لدى مروره بما سماه (توماس هيفامر) (تهجين القاعدة) وانفتح على المزيد من الحركات المحلية وذلك اقترب من حركة الشباب ايدولوجياً ربما بمساعدة أيمن الظواهري الذي أصبح القائد الجديد للقاعدة بعد اسامة بن لادن لا سيما ان الظواهري كان أكثر تركيز محلياً عندئذٍ ضعفت المقاومة ضد القاعدة داخل حركة الشباب بعد ان منيت بهزائم عدة (Hansen, 2013: p. 1).

وفي شباط عام 2012 صرح جودان بانضمام حركة الشباب بشكل رسمي إلى تنظيم القاعدة فأوفى بما وعده به قبل سنين وبهذا أصبحت حركة الشباب منضوية تحت تنظيم القاعدة تأتمر بأوامر قائد التنظيم (جونز وآخرون، 2016، ص. 23).

شاركت حركة الشباب في استهداف اهداف غير صومالية داخل الشمال الصومالي السلمي (ارض الصومال) واستقطبت الانظار لدى مقتل استاذين (ريتشارد واينيد انيتون) في تشرين الاول 2003 والهجوم على قافلة المساعدات الالمانية (GTZ) في مارس 2004 (Hansen, 2013: p. 1)، القيام بهجوم انتحاري على كمبالا في اوغندا على احدى المقاهي اثناء مشاهدتهم نهائي كأس العالم 2010 مما ادى الى مقتل 67 مدنياً وكذلك في 23/اب/2010 وتبع ذلك اطلاق الحركة حملة عسكرية خلال شهر رمضان بأسم نهاية المعتدين شنت خلالها هجمات انتحارية على القصر الرئاسي وفندق مونا في مقديشو وكانت نتائجه مقتل 100 شخصية

سياسية في الحكومة الانتقالية وموظف رسمي من بينهم 6 أعضاء في البرلمان الصومالي (جونز وآخرون، 2016، ص. 20). استطاعت حركة الشباب تحقيق بعض النجاحات (إذا كنا نستطيع تسميتها كذلك) في تنفيذ عمليات اغتيال وهجمات انتحارية نوعية في الصومال، استهدفت شخصيات ومؤسسات حيوية. ففي أيلول 2013، استهدفت الحركة رئيس الجمهورية، وفي آذار 2013، نفذت عملية ضد قائد الجهاز الأمني. كما طالت هجماتها المجمع الرئاسي في شباط 2014، ومقر المحكمة العليا في نيسان 2013، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران 2013، والمطار الدولي في شباط 2014. وشملت العمليات كذلك استهداف فنادق ومطاعم يرتادها مسؤولون حكوميون وشخصيات رسمية وأجنبية. وفي تموز 2014، خلال شهر رمضان، شنت الحركة حملة اغتيايات مكثفة في مقديشو، أسفرت عن مقتل ما يزيد على مائة مسؤول أمني وسياسي وموظف حكومي. (جونز وآخرون، 2016، ص. 27).

وفيما يخص علاقة الحركة بتنظيم الدولة الإسلامية فنذكر أن ظهور ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) شكّل تحدياً أيديولوجياً وتنظيماً لحركة الشباب. ففي عام 2015، تشكل تنظيم داعش-الصومال (ISIS-S) على يد منشقين عن الشباب بقيادة عبد القادر مؤمن. أعلن الفرع الجديد ولاءه لداعش، وتم الاعتراف به كفرع رسمي في عام 2018. وعلى عكس التركيز النسبي للشباب على الصومال الكبرى، يسعى داعش-الصومال إلى توسيع "الخلافة" المزعومة في أفريقيا، ويركز على التخطيط لهجمات دولية والتجنيد من جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط.

ينتشر داعش-الصومال بشكل أساسي في جبال غوليس بمنطقة باري في بونتلاند. ورغم أن عدد مقاتليه أقل (يتراوح بين 700 و 1500 مقاتل)، إلا أنه يعتبر من أكثر فروع داعش ربحية، حيث يجمع ملايين الدولارات سنوياً من الابتزاز لدعم العمليات العالمية. وتكشف التقارير عن ارتباط الفرع بمؤامرات هجوم خارج القارة، كما حدث في السويد عام 2024. وعليه؛ فقد أظهر الشباب قدرة عالية على التكيف في مواجهة العمليات العسكرية الكبرى (مثل "الأسد الأسود" في 2023). لقد أثبتت العمليات العسكرية التي تركز على "البحث والتدمير" دون استراتيجية "التطهير والاحتفاظ (Clear and Hold)" فشلها، حيث يتمكن الشباب من العودة واستعادة مصداقيته بعد الانسحاب العسكري.

ورداً على الضغوط، قام الشباب بشن هجمات مضادة واسعة النطاق في أوائل عام 2025. وتستمر الحركة في استخدام تكتيكات حرب العصابات والعمليات الإرهابية ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS) والقوات الحكومية. ولضمان استدامة قوتها القتالية رغم الخسائر، يعتمد الشباب على التجنيد القسري للأطفال (10-15 عاماً)، ما يمثل استثماراً استراتيجياً في استمرارية صفوف الحركة.

في الختام شهد عام 2022 تحويل مهمة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة انتقالية (ATMIS) بهدف البدء في انسحاب تدريجي للقوات الأجنبية بحلول ديسمبر 2024. ويشكل هذا الانسحاب تحدياً أمنياً كبيراً. إذا لم يكن الانسحاب منظماً، ولم تتولى القوات المسلحة الصومالية (SNA) والشرطة القدرة الكافية لتأمين المناطق المحررة، فإن الشباب سيستغل "الفراغ" لتعزيز سيطرته واستعادة الأراضي. إن الفشل في احتواء تهديد الشباب داخل الصومال سيؤدي من قدرته على التوسع وشن الهجمات على الدول المجاورة (كينيا، إثيوبيا، جيبوتي)، مما يفاقم الأزمة الإقليمية.

الخاتمة

تُشكل ظاهرة الإرهاب في أفريقيا، وحركة الشباب المجاهدين في الصومال على وجه الخصوص، تحدياً معقداً ومتعدد الأبعاد يتطلب استجابات شاملة. وتطورت حركة الشباب من مجرد مجموعة من بين عدة مجموعات مقاتلة في الصومال إلى منظمة متمردة قوية تمكنت من فرض سيطرتها على نصف أراضي الصومال تقريباً مستغلة الاضطراب السياسي وغياب حكومة قوية منذ العام 1991 إلى يومنا هذا وما هي باتت اليوم جماعة إرهابية بعد أن خسرت معظم الأراضي التي احتلتها سابقاً اثمرت استراتيجية التدخل وفق متطلبات الوضع القائم نتائج ايجابية، وفيما يلي أهم نتائج وتوصيات الدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة

- 1- بينت هذه الدراسة أن استمرارية حركة الشباب المجاهدين تعود إلى قدرتها على استغلال الفراغات الأمنية، وتغذية اليأس الاجتماعي والاقتصادي، وتكييف استراتيجياتها العسكرية والإدارية والمالية.
- 2- كما أبرزت الدراسة أن الجهود العسكرية وحدها، دون معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية الشاملة، لن تُحقق استقراراً مستداماً.
- 3- ساهمت حركة الشباب المجاهدين في نشر الإرهاب في إفريقيا وتقويض نفوذها في الصومال، خصوصاً ميدانياً، واستنزفت مواردها المالية والبشرية واستهدفت تماسكها ولو مؤقتاً، ويجب الحفاظ على التقدم المُحرز في الفترة الأخيرة.
- 4- يُعزى الصراع أساساً إلى أسباب سياسية، فمنذ مطلع تسعينات القرن الماضي افترق الصومال إلى دولة قادرة على تطبيق القانون وفرض النظام أو توفير الخدمات العامة لمواطنيها، وسيكون للجهود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية دور حيوي في تحقيق الاستقرار.
- 5- كان لحركة الشباب علاقة مع تنظيم القاعدة، وقد قامت بعدة عمليات إرهابية في الصومال ودول الجوار، ونجحت في تنفيذ اغتيالات وهجمات انتحارية بارزة.

ثانياً: المقترحات:

- 1- كان من عوامل قوة حركة الشباب هو استراتيجية تمويلها المتجدد، لذا يجب أن تتحول الأولوية الاستراتيجية نحو تدمير البنية التحتية المالية لحركة الشباب. يتطلب ذلك تعزيز وتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT)، لا سيما في القطاعات غير المالية الخاضعة للتنظيم (مثل العقارات وشركات الاتصالات).
- 2- يجب على القوات المتحالفة التخلي عن استراتيجية "البحث والتدمير" واستبدالها باستراتيجية "التطهير والاحتفاظ (Clear and Hold) ويتعين أن يتبع أي تحرير عسكري فوري عملية "بناء" مؤسساتي، يشمل المصالحة المحلية، والإدماج السياسي، وتوفير فرص العمل. إن إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة الصومالية أمر أساسي لحرمان الشباب من قاعدته الاجتماعية.
- 3- لتقليل قدرة الشباب على التجنيد، يجب على الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي الاستثمار بشكل كبير في شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الأساسية، مما يحد من جاذبية الشباب كبديل للحكومة.
- 4- تجفيف منابع تمويل حركة الشباب من خلال استهداف شبكاتها المالية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية في المناطق التي تسيطر

عليها، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5- مواجهة خطاب حركة الشباب المتطرف من خلال برامج توعية شاملة، وتعزيز دور المؤسسات الدينية والتعليمية المعتدلة، وتقديم بدائل إيجابية للشباب النائس.

6- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود العسكرية والأمنية، وتقديم الدعم اللوجستي والمالي المستدام للدول المتأثرة، مع ضمان احترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان. إن تحقيق هذه التوصيات سيسهم في إضعاف حركة الشباب المجاهدين، وتقويض قدرتها على التجنيد والعمليات، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في الصومال والقارة الأفريقية ككل.

قائمة المراجع

- مقابلة قناة الجزيرة مع الناطق الرسمي باسم حركة الشباب. BBC. (2009, March 7).
- BBC News. (2006, June 6). لمحة موجزة: المحاكم الإسلامية في الصومال. Retrieved February 17, 2025, from:
- Hansen, S. J. (2013). Al-Shabaab in Somalia: The History and Ideology of a Militant Islamist Group, 2005–2012. Oxford: Oxford University Press.
- Healy, S., & Hill, G. (2012). Yemen and Somalia: Terrorism, Shadow Networks and State-Building Limits. London: Chatham House.
<https://doi.org/10.31185/wjfh.122>
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2006/06/060606_somalia_courts.
- Ken Menkhaus, Somalia: state collapse and the threat of terrorism, routledge, London, 2004.
- Smith, G. J., Legon, M., & Chandler, N. (2016). Counterterrorism and Insurgency Campaign in Somalia: Evaluation of the Campaign Against Al-Shabaab. California: RAND Corporation.
- آل الشيخ، محمد بن عبد اللطيف. (2008، 23 أيار). القبيلة الحزبية. صحيفة الجزيرة، العدد 2962.
- بغدادى، عبد السلام إبراهيم. (2010). تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر. مجلة دراسات دولية، العدد 43، بغداد.
- حركة الشباب المجاهدين. (2015، 1 شباط). البيان العلني. تم الاسترجاع في 17 أيار 2025، من
<https://www.alshabaab.org/statement/2015/02>
- حريز، عبد الناصر. (1996). الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- دريل، محمد حسن. (2002). الصراع السياسي في الصومال. مجلة دراسات، العدد 8، بغداد.
- شكري، محمد عزيز. (1992). الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة. بيروت: دار العلم للملايين.
- شيل، محمد. (2011، 3 أيلول). الشباب: ماذا سيحصل في المرحلة التالية؟ تقرير حول الصومال.
- طوالة، حسن. (2001، كانون الأول). قد تمارس الدولة سياسة الفصل العنصري بهدف القضاء على جنس معين.

- مجلة الحكمة، بيت الحكمة، العدد 21، السنة الرابعة.
- عامر، سعيدة محمد. (2013، 2 أيار). إشكاليات بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية. بحث مقدم إلى المؤتمر العربي التركي الثالث، إسطنبول.
 - عبد الرحمن، جلال عبد المعز. (2005). الصومال أمة تبحث عن دولة. مجلة آفاق إفريقية، العدد 17، القاهرة.
 - عبد الرحمن، حسن. (2008). خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
 - عز الدين، أحمد جلال. (1986). الإرهاب والعنف السياسي. القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر.
 - العكرة، أدونيس. (1983). الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. بيروت: دار الطليعة.
 - الغصيني، عماد. (2012). تأثير الإرهاب في الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول في ضوء القانون الدولي العام. بيروت: الناشر خاص.
 - كوت، انتظار نجم، والهاشمي، رحيم كاظم محمد. (2021). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب العسكري في الصومال عام 1969. لارك، 17(3). <https://doi.org/10.31185/wjfh.122>.
 - متولي، محمد. (2006). التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي. الكويت: مجلس النشر الأعلى، جامعة الكويت.
 - المجداوي، غرب، آمال شريف محسن. (2024). الإرهاب في تونس والمواقف الإقليمية منه. لارك، 20(2): <https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/article/view/693/485>.
 - مجلس الأمن. (2016، 22 كانون الأول). تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال.
 - محمود، أحمد إبراهيم. (2005). الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
 - محيسن، محمد حسن يوسف. (2012). الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة. عمان: دار وائل للنشر.
 - مشموشي، عادل. (2011). مكافحة الإرهاب. بيروت: منشورات زين الحقوقية.
 - الموجان، أحمد بن حسين عبد الله. (2004). الإرهاب وروافده وأسبابه الفكرية. الرياض: سنا الفاروق للنشر.
 - هانسن، سميتغ بارلي. (2012، حزيران). الوضع السياسي والأمني المتغير في الصومال: حركة الشباب المجاهدين وتنظيم القاعدة. دبي: مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري.

المراجع العربية (مترجمة)

- Al-Sheikh, M. A. (2008, May 23). Tribal Partisanship. Al-Jazirah Newspaper, Issue 2962.
- Baghdadi, A. I. (2010). Transformations of Local Actors in the Contemporary Somali Political Scene. International Studies Journal, Issue 43, Baghdad.
- Harakat Al-Shabaab Al-Mujahideen. (2015, February 1). Public Statement. Retrieved May 17, 2025, from <https://www.alshabaab.org/statement/2015/02>
- Hariz, A. N. (1996). Political Terrorism: An Analytical Study. Cairo: Madbouly Library.

- Deril, M. H. (2002). The Political Conflict in Somalia. Diraasat Journal, Issue 8, Baghdad.
 - Shukri, M. A. (1992). International Terrorism: A Critical Legal Study. Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
 - Sheil, M. (2011, September 3). Al-Shabaab: What Will Happen Next? Report on Somalia.
 - Tawalbeh, H. (2001, December). A State May Practice Apartheid Policy Aiming to Exterminate a Certain Race. Al-Hikma Journal, Bayt Al-Hikma, Issue 21, Year 4.
 - Amer, S. M. (2013, May 2). Challenges of State Building in Somalia and the Impact of Regional and International Variables. Paper presented at the Third Arab-Turkish Conference, Istanbul.
 - Abdulrahman, J. A. (2005). Somalia: A Nation in Search of a State. African Horizons Journal, Issue 17, Cairo.
 - Abdulrahman, H. (2008). Backgrounds of Civil Wars in Africa. Cairo: Institute of African Research and Studies.
 - Ezzedine, A. J. (1986). Terrorism and Political Violence. Cairo: Dar Al-Hurriya for Press and Publishing.
 - Al-Akra, A. (1983). Political Terrorism: A Study in the Origins and Human Dimensions of the Phenomenon. Beirut: Dar Al-Tali'a.
 - Ghosseini, I. (2012). The Impact of Terrorism on the Political and Economic Systems of States in Light of Public International Law. Beirut: Private Publisher.
 - Kout, I. N., & Al-Hashemi, R. K. M. (2021). The Position of the United States of America on the 1969 Military Coup in Somalia. Lark, 17(3).
 - Metwally, M. (2006). Strategic Planning in Combating International Terrorism Crimes. Kuwait: Higher Council for Publishing, University of Kuwait.
 - Al-Majdawi, G., Amal Sharif Mohsen. (2024). Terrorism in Tunisia and Regional Positions on It. Lark, 20(2). <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss2.693>
 - United Nations Security Council. (2016, December 22). Report of the Secretary-General on Children and Armed Conflict in Somalia.
 - Mahmoud, A. I. (2005). Somalia Between State Collapse and National Reconciliation. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
 - Muhaysin, M. H. Y. (2012). International Terrorism and the Legitimacy of Resistance. Amman: Dar Wael Publishing.
 - Mashmoushi, A. (2011). Combating Terrorism. Beirut: Zain Legal Publications.
 - Al-Mujan, A. H. A. (2004). Terrorism and Its Intellectual Roots and Causes. Riyadh: Sana Al-Farouq Publishing.
- Hansen, S. B. (2012, June). The Changing Political and Security Situation in Somalia: Al-Shabaab Movement and Al-Qaeda. Dubai: The Near East and Gulf Institute for Military An